

ابنته الصغرى والمجنونة لا ابنة اذا طلقت قبل الدخول وان ارتدت  
 من وجهته او امراته قبل الدخول رجع يبيعه ويستعقبه جلع مطلقا  
 ولو سواها وفرقة المغان تستقل المهر ويتنصف بشرعي زوج  
 لزوجه ولو من مستعقب مهرها وشراها لم يقربه كالماتة  
 وتعمل نفا وتبين لان ثقلته وهو ظهر وطوها في فرج ولو دبر  
 لاميمة ذكره ابو المعالي وغيره وطلاق في مرض موت قبل دخوله  
 وطولة بها عن صبيد وبالغ مطلقا ولو اعجمي وبانام مع علمه ولم  
 تمنعه ان كان ممن يطا مثله بمن يوطا مثلها ولا تقبل دعواه  
 عدم علمها ولو كانا عجمي نفا ولو كان يهودا وابطالها ما يوحى  
 او شريعي وليس ونظر اليه في حياحيه تيسلها بخصه الناس ايضا  
 وهدية زوج ليست من المهر نفا قبل العقدان وعده ولم ينفوا  
 رجع بها ذكره الشيخ تقي الدين وقال ما قبض بسبب النكاح قلهر  
 وما كتب فيه المهر لها ولو طلقت استجم ولو ضج لعقد كفاه قبل  
 الدخول رد اليه الكل ولو هدية نفا وكذا في فرقة احتيازية  
 مستقطه للمهر او ما فسخ مقرر له او لفسخه فتمت مهرية  
 ومن اخذ بسبب عقد كدراك ونحوه فقال ابن عقيل ان فسخه يبيع  
 باجماله ونحوها مما يقف على تراض لم يرد به والارده وقياس  
 نكاح فسخ لعقد كفاة او عيب فيه لارده ورضاع ومخالفة  
 وان اختلفت زوجان في قدر مهره فيقول زوج يمينه وعنه  
 قول مدعي مهر مثل يمينه فان ادعى اقل منه وادعت اكثر  
 منه رد اليه يمين وكذا لو اختلفت في ثمنها والزوج وولي صبيته

في قدره او اختلفت زوجان في عيتمه او منته او جنبه لكن علي  
 رواية يقول قول من يدعي مهر المثل الواجب القيمة لا شيء من  
 المعينين ليلام ملكا ما انتكروه وان تزوجها علي صداقين مسرا  
 وعلا نية احد بالزناين مطلقا ونكاح الزناية بعد العقد بالمهر  
 فيما تزوج وينصفه نفا وتلك الزناية من حيثها وزناية مهر  
 امية بعد عقدها لها نفا ولو قال هو عقد اسرى ثم انظرته  
 ففعل عقد انه يسرها فرقة نكاحها وان انعقا قبل العقد علي  
 مهر وعقداه بالشر منه بملكه فالمهر ما وقع العقد عليه ونص  
 انها نفي بها وعقدت به بشرطه وتوقيضه بضم ان زوجه  
 اية ابنته المعيرة او غيرها باذنها بغير مهر وان ترا منيا  
 عليه في منة جان والافرضه حاكم بقدره فاذا فرغ منه لم يفر منه  
 كملكه فدل ان ثبوت سبب الطالبة كتقديره ارجح المثل والنفقة  
 ونحوه حكم فلا يغيره حاكم اخر ما لم يتغير السبب والمتممة ما يبيح  
 الحرة او سيدة امية علي زوج بطله في بطله قبل الدخول لمن لم  
 يرسم لها مهر مطلقا ومهر مثل معتبر بمن يساويه من جميع  
 اثارها الام والحالة وغيرها القريني فالقريني وان كان عادتهم  
 التاجيل فرض سوجلا وان لم يكن لها اثاره اعتبر بهن نفا  
 بغيرها فان عد من فاقه من النساء شبهها بها من اقرجه البلاد اليها  
 ولو اختلفت عادته نية او مهر وهي اقله بالوسط الحال وان  
 دخل في نكاح فاسد استع المسمى نفا ويستر ايضا كالملا  
 مخلوقه فيه ووطن في نكاح باطل اجماعا كوطي شبهة ومطهره علي نفا

في